

٤ - تحيث المجتمع الدولي على زيادة المساعدة التقنية والاقتصادية والمالية المقيدة إلى بلدان أمريكا الوسطى كوسيلة لدعم جهودها الرامية إلى تحقيق السلام والتنمية :

٥ - تناشد أجهزة ومؤسسات منظمة الأمم المتحدة التعاون في تنفيذ الخطة الخاصة للتعاون لأمريكا الوسطى ، ومواصلة برامج المساعدة التي تضطلع بها وتوسيع نطاقها :

٦ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين عن تنفيذ هذا القرار .

الجلسة العامة ٩٦

١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٧

٢٠٥/٤٢ - تقديم المساعدة إلى إكوادور وب بنن وجمهورية أفريقيا الوسطى وجيبوتي وغامبيا وفانواتو ومدغشقر ونيكاراغوا واليمن الديموقراطية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٢٠٠/٤١ المؤرخ في ٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٦ بشأن تقديم المساعدة إلى بنن وجزر القمر وجمهورية أفريقيا الوسطى وجيبوتي وسيراليون وغامبيا وغينيا الاستوائية وغينيا - بيساو وفانواتو ومدغشقر ونيكاراغوا وهaiti واليمن الديموقراطية . وقراراتها السابقة بشأن تقديم المساعدة إلى البلدان المعنية ،

وإذ تحيل على بقاري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٥/١٩٨٧ المؤرخ في ٢٦ أيار / مايو ١٩٨٧ بشأن المساعدة في تعزيز فانواتو و ١٧/١٩٨٧ المؤرخ في ٢٦ أيار / مايو ١٩٨٧ بشأن تقديم المساعدة إلى إكوادور ،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام ذي الصلة (١٠٢) ،

وإذ تحيل على مع الارتياب بما قدمته الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى في منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والأقاليمية والحكومة الدولية من دعم مالي واقتصادي وتقني لتلك البلدان ،

وإذ يساورها بالغ القلق لأن هذه البلدان ما زالت تواجه صعوبات اقتصادية ومالية خاصة بسبب مجموعة من العوامل المتعددة ،

وإذ تلاحظ الجهد الذي بذلتها حكومة إكوادور لتحسين عملية تعزيز وإنعاش المناطق التي تأثرت بالدمار الناجم عن الزلازل الذي حدث في آذار / مارس ١٩٨٧ ومن أجل التحويل

أب / أغسطس ١٩٨٧ ، التي تشدد على ضرورة إبرام اتفاقات من شأنها التعجيل بالتنمية من أجل إقامة مجتمعات أكثر تعايناً بالمساواة ومحترفة من الفقر ،

واقتناعاً منها بال الحاجة الماسة إلى تحسين مستوى معيشة شعوب أمريكا الوسطى ،

وإذ تؤكد أهمية تحصيص موارد إضافية للتنمية واستخدام الموارد البشرية استخداماً كاملاً ، على النحو المسلح به الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث (١٠٣) ، وإذ تدرك الجهد التي تبذل تحقيقاً لهذا الهدف من جانب الاتحاد الاقتصادي الأوروبي وغيره في مجال التعاون الاقتصادي مع بلدان المنطقة ،

وإذ تشفي على الجهد المتضادرة التي تبذلا بلدان منطقة أمريكا الوسطى للتصدي لظروف الاقتصاد والاجتماعية غير المواتية ، عن طريق التعاون والتكميل في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ،

واقتناعاً منها بأن السلم والتنمية صنوان لا يفترقان ،

١ - تؤيد إعمال الآليات الضرورية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي اتفقت عليها حكومات أمريكا الوسطى في وثيقة الأهداف المؤرخة في ٩ أيلول / سبتمبر ١٩٨٣ التي قدمتها مجموعة كوتادورا (١٠٤) :

٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يقمع ، بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، بإيفاد بعثة فنية إلى بلدان أمريكا الوسطى لكي تقوم هذه البعثة بالتشاور مع كل حكومة من حكومات المنطقة ، وللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، وهيئات التكامل مثل الأمانة الذاتية للمعاهدة العامة للتكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى ، ومصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي ، والمنظمة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، ولجنة العمل لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا الوسطى ، بتحديد الأولويات الاقتصادية والاجتماعية لبلدان المنطقة :

٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يضع ، على أساس تلك الأولويات المحددة ، وبالتشاور الوثيق مع حكومات المنطقة والأجهزة والمؤسسات المعنية في منظمة الأمم المتحدة ، خطة خاصة للتعاون لأمريكا الوسطى ، على أن تقدم ، مراعاة الاحتياجات العاجلة ، في موعد لا يتجاوز ٣٠ نيسان / أبريل ١٩٨٨ ، كي تنظر فيها الجمعية العامة في دورتها الحالية :

(١٠١) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الثامنة والثلاثون ، ملحق تشرين الأول / أكتوبر وتشرين الثاني / نوفمبر وكانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣ ، الوثيقة S/16041 ، المرفق .

الأعاصير والفيضانات التي تعرض لها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ وكتاب الثاني/يناير ونيسان/أبريل ١٩٨٤ وأذار/مارس ١٩٨٦ ، وأن تنفيذ برامج التعمير والإإنعاش يتطلب تعبئة موارد كبيرة تتجاوز الإمكانيات الحقيقة لهذا البلد ،

وإذ تلاحظ أيضاً أن اقتصاد نيكاراغوا قد تضرر خلال السنوات الأخيرة من أحداث وكوارث طبيعية مختلفة ، مثل المغاف والأمطار الغزيرة والفيضانات التي حدثت في أعوام ١٩٨٢ و ١٩٨٥ و ١٩٨٦ والفيضانات التي تعرضت لها سواحل البلد المطلة على الأطلسي في آب/أغسطس ١٩٨٧ ، وأنها جميعها تسببت في زيادة حالتها الاقتصادية سوءاً وأعادت عودتها إلى وضعها الطبيعي ، وتستدعي تقديم مساعدات دولية لتمكين جهودها الإنمائية الوطنية ،

وإذ تلاحظ أن بنن وجمهورية إفريقيا الوسطى وجيبوتي وغامبيا وفانواتو واليمن الديمقراطية من بين البلدان المصنفة في عدد أقل البلدان غوا ،

وقد استمعت إلى بيانات الدول الأعضاء في دورة الجمعية العامة الثانية والأربعين بشأن الأوضاع السائدة حالياً في هذه البلدان ،

١ - تعرب عن تقديرها للأمين العام للخطوات التي اتخذها لتعبئة الموارد الالازمة لتنفيذ البرامج الخاصة لمساعدة الاقتصاديات لتلك البلدان :

٢ - تعرب عن تقديرها أيضاً لمساعدة التي قدمتها أو تعهدت بتقديمها إلى تلك البلدان الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والأقليمية والحكومة الدولية :

٣ - تعرب عن تقديرها كذلك للجهود التي تضطلع بها حكومات هذه البلدان للتغلب على مصاعبها الاقتصادية والمالية :

٤ - تلاحظ بقلق أن ما أتيح لهذه البلدان من مساعدة يقل عن احتياجاتها الملحة وأنه لا تزال هناك حاجة إلى مساعدات إضافية :

٥ - تؤكد من جديد ضرورة قيام جميع الحكومات والمنظمات الدولية بالوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها في إطار برنامج العمل الجديد الكبير للثانيين لصالح أقل البلدان غوا (٢٨) :

٦ - تناشد الدول الأعضاء والمؤسسات المالية الدولية والوكالات المتخصصة والمنظمات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة

بهذه العملية ، وبوجه خاص جهودها المتعلقة بالتعاون والمساعدة اللذين اقتضاهما الضرر الذي أصاب المياكل الأساسية الاقتصادية في البلد ،

وإذ تلاحظ الجهود التي بذلتها حكومة اليمن الديمقراطية في برامجها للإنعاش والتعمير عقب الآثار الدمرة التي لحقتها بها الفيضانات في عام ١٩٨٢ ،

وإذ تلاحظ ما يواجه البلدان النامية الجزرية من مشاكل على جانب خاص من الصعوبة في مواجهة الظروف السلبية والظروف الاقتصادية الخاصة ، على التحور المشار إليه في قرار الجمعية العامة ١٦٣/٤١ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ، والمتصل بالتدابير المحددة لصالح البلدان النامية الجزرية ،

وإذ تلاحظ أن فانواتو ، وهي بلد نام جزري لا يزال يعاني من قيود خطيرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيه ، ولا سيما نتيجة للآثار الدمرة والخسائر في الأرواح التي تسببت فيها إعصار «أوما» الذي تعرضت له يومي ٧ و ٨ شباط/فبراير ١٩٨٧ ،

وإذ تلاحظ أن بنن لا تزال تواجه صعوبات اقتصادية ومالية خطيرة تتميز بعدم توازن ملحوظ في ميزان المدفوعات والعبيه الثقيل لديونها الخارجية ونقص الموارد الالازمة لتنفيذ برنامجها المخطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ،

وإذ تلاحظ أنه رغم الجهود الجادة التي بذلها حكومة جمهورية إفريقيا الوسطى منذ عام ١٩٨٢ لاستعادة الاستقرار الاقتصادي ، والتي سُلم بنتائجها في اجتماع المائدة المستديرة المقود في جنيف في حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، لارتفاع الحالة مزععة في هذا البلد ، وثمة حاجة إلى مزيد من المساعدة من المجتمع الدولي ، بما في ذلك المنظمات الدولية ، لتمكنها من تحقيق أهدافها في البرامج الإنمائية ،

وإذ تلاحظ أن الأحوال المناخية الضارة التي تحول دون قيام أي أنشطة زراعية ذات شأن ، والآثار الباقية لحالات المغاف المتكررة ، ووجود أعداد كبيرة من اللاجئين ، توثر تأثيراً مدرماً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جيبوتي ،

وإذ تلاحظ أن حكومة غامبيا لم تتمكن ، بسبب نقص المساعدة المالية الخارجية ، من تنفيذ المشاريع الستة التي أوصى بها الأمين العام في التقرير الذي قدمه إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين (٢٩) ،

وإذ تلاحظ أن جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي بذلها مدغشقر تمنى بالفشل من جراء الآثار الضارة للأعاصير والفيضانات التي يتعرض لها هذا البلد بصفة دورية ، وخاصة

٩ - تطلب إلى الأمين العام أن يتخذ الخطوات اللازمة ، بالتعاون مع الأجهزة والوكالات والبرامج في منظمة الأمم المتحدة ، وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٩٢/٤١ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ بشأن البرامج الخاصة للمساعدة الاقتصادية ، لتقديم المساعدة إلى هذه البلدان في جميع حالات الكوارث ، الطبيعية وغيرها ، التي تنزل بها ، وأن يعنى الموارد الضرورية لتمكينها من سد احتياجاتها في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة :

١٠ - تطلب كذلك إلى الأمين العام أن يبقي مسألة تقديم المساعدة إلى هذه البلدان وحالتها الاقتصادية قيد الاستعراض ، وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار .

المجلس العام ٦

١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧

أن تلبي بسخاء وعلى وجه السرعة احتياجات تلك البلدان بصورةها المحددة في تقارير الأمين العام^(١٠٤) :

٧ - تدعو المجتمع الدولي إلى التبرع للحسابات الخاصة التي أنشأها الأمين العام في مقر الأمم المتحدة بغية تسهيل توجيه التبرعات إلى البلدان التي تواجه صعوبات خاصة :

٨ - تناشد باللحاج جميع المنظمات الدولية ، وأسماها الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظمة الأمم المتحدة ، والمنظمات الإقليمية والمنظمات الإنسانية والوكالات التطوعية أن تواصل تقديم مساعداتها إلى هذه البلدان لسد احتياجاتها الخاصة بالتعويض والإنشاش الاقتصادي والتنمية ، وأن تزيد هذه المساعدات إلى أقصى حد ممكن :

. A/41/592، A/41/538، A/41/522، A/41/395 (١٠٤)